العطف

عطف البيان هو: التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر عطف بيان ؛لأنه موضّح لأبي حفص فخرج بقوله الجامد الصفة ؛لأنها مشتقة أو، مؤولة به وخرج بما بعد ذلك التوكيد وعطف النسق ؛لأنهما لا يوضحان متبوعهما والبدل الجامد لأنه مستقل ، ولما كان عطف البيان مشبها للصفة لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت .فيوافقه في إعرابه وتعريفه، أو تنكيره، وتذكيره ،أو تأنيثه، وإفراده، أو تثنيته ،أو جمعه كما يكونان معرفين ... فقد يكونان منكرين.

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين قيل ومن تنكيرهما قوله تعالى: ((يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ))، وقوله تعالى: (((وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)) فزيتونة عطف بيان لشجرة ،وصديد عطف بيان لماء.

.كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، نحو: ضربت أبا عبد الله زيدا

واستثنى المصنف بذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان

الأولى: أن يكون التابع مفردا، معرفة، معربا والمتبوع منادى، نحو: يا غلام يعمرا فيتعين أن يكون يعمرا عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء .يعمرا على الضم، لأنه لو لفظ بـ (يا)معه لكان كذلك

الثانية: أن يكون التابع خاليا من (أل) والمتبوع (بأل)، وقد أضيفت إليه صفة بأل، نحو: (أنا الضارب الرجل زيد) فيتعين كون زيد عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلا من الرجل ؛لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير(أنا الضارب زيد)، وهو لا يجوز.